SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.21 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/JOPAS.V21I1.1831

مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

معدل الانفاق الحكومي الامثل الى النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2020)

باسم الرتيمي

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، الزاوية ليبيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من كفاءة الإنفاق الحكومي في ليبيا وما هو الحد الامثل للإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2020 باستخدام نموذج "Scully" المطور ومن خلال منهجية الاقتصاد القياسي التي تعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة (FMOLS). وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: الحجم الأمثل للإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا يقدر بـ 34٪ خلال فترة الدراسة، بينما متوسط الفترة 69٪ وهو أكبر من النسبة المئوية للإنفاق الحكومي الأمثل، وهذا يعني أن الإنفاق العام في ليبيا في مرحلة غير فعالة، وبالتالي لا يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة وجود سياسة ترشيد الإنفاق وتبني سياسات اقتصادية متعددة تختلف عن زيادة الإنفاق الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي
الإنفاق الحكومي
النمو الاقتصادي
الاقتصاد الليبي
نموذج *SCULLY*

The optimal rate of government spending on economic growth in Libya during the period (2000-2020)

Basem Elmukhtar Ertimi

Economics Department, Faculty of economics, zawiya university, Libya

A B S T R A C T

This study aimed to analyse the efficiency of government expenditure in Libya and what is the optimal limit of government expenditure during the period 2000 –2020 using the developed model of "Scully", and the econometric approach based on the Fully Modified Ordinary Least Squares method (FMOLS). The study came to several conclusions, the most notable of which are: The optimal size of government expenditure as a percentage of GDP in Libya is estimated to be 34% during the study period, while the average during the period is 69%, which is higher than the percentage of optimal government expenditure, indicating that public spending in Libya is inefficient and does not contribute to improving economic growth rates. To achieve economic growth, the research advocated a strategy of spending reduction and the implementation of several economic strategies other than increasing government spending.

Keywords:

Economic Growth
Government Spending
Libyan Economy
Optimal Government Spending
Scully Model

مقدمة

يعد الإنفاق الحكومي أحد متغيرات الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الكبرى، ولا سيما في الدول الغنية بالمواد الخام كالدول النفطية وهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تطرقت إلى هذه النقطة وحظيت باهتمام كبير في هذا المجال؛ من ناحية أخرى، لم تحظ مسألة كفاءة الإنفاق والحجم الأمثل للإنفاق بالاهتمام اللازم.

إن الهدف من تحديد الحجم الأمثل للإنفاق مدفوع بالآثار السلبية لتوسيع الإنفاق، وأبرزها "تأثير المزاحمة "، السائد بشكل خاص في الدول ذات المستويات العالية من الاستثمار في البنية التحتية. ورأس المال البشري، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص وبالتالي النمو، مما يبرز ضرورة الاهتمام بكفاءة الإنفاق وتحديد مقدار الإنفاق الأمثل الذي ينتج أفضل المستويات المحتملة للنمو الاقتصادي.

اهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون بتحديد المبلغ الذي سيتم إنفاقه وكيفية توزيعه على الوظائف الأساسية المختلفة للدولة، ودعوا إلى أن يكون حجم الإنفاق العام هو الأدنى بحيث يكون العبء الضريبي على أفراد المجتمع أقل.

*Corresponding author:
E-mail addresses: b.ertimi@zu.edu.ly

Article History : Received 05 April 2022 - Received in revised form 27 April 2022 - Accepted 10 May 2022

ويجب على الدولة أن تحتفظ بأكبر قدر ممكن من الموارد الإنتاجية في أيدي أفراد المجتمع لأنهم أكثر كفاءة من الحكومة في استخدام مواردهم. أي أن هؤلاء الاقتصاديين يعتقدون أن حجم الإنفاق العام يتم تحديده ومن ثم يتم فرض الضرائب اللازمة لتغطية هذا الإنفاق. إلا أن اندلاع أزمة الكساد الكبير عام 1929، والتي صاحبتها اختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة، أحدثت تغيرات واسعة في الفكر الاقتصادي وخروجه عن مبادئ الفكر الاقتصادي النقدي، وهو ما تجلى في عدم قدرته على مواجهة الأزمات. إلى فكر آخر، وهو الفكر الاقتصادي والمالي، وفي محاولة لوضع حلول لهذه الاختلالات. وهكذا، ركز الفكر المالي، نتيجة الأفكار الكينزية، على الإنفاق العام واعتبره الأداة الأكثر أهمية وفعالية للسياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي [1].

السياسة المالية تتمثل في دور الدولة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، على اعتبار أنه بناءً على مبدأ **الطلب يخلق العرض**، فإن الإنفاق العام، والذي يمثل الطلب الحكومي، ويعتبر حافزًا مهمًا للطلب الكلي. وهذا يؤدي إلى استجابة مماثلة من جانب العرض، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي. ومع توسع وزيادة حجم الإنفاق الحكومي، كان هناك اهتمام متزايد بدراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي، وكذلك مدى تأثره بالعوامل الاقتصادية الأخرى، وأهمها الناتج القومي.

ولأن أحد أهداف الدولة في تنظيم الإنفاق العام هو تحقيق النمو الاقتصادي، فقد نما الإنفاق العام للدول، ونموها في تزايد مستمر. كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وفقًا للأدبيات الاقتصادية، لا سيما تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي، هناك صلة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. يهتم العديد من الاقتصاديين بهذه العلاقة لأنها كانت موضع نقاش كبير بينهم ، مثل الاقتصادي Wagner [2]. الذي توصل إلى قانون يحمل اسمه قانون(Wagner) حيث رأى أن العلاقة السببية بين نمو الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تتجه من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنفاق العام، وفي عام 1936 م ، الاقتصادي (جون ماينارد كينز) في نظريته الكينزية القائلة بأن العلاقة السببية بين المتغيرين تنتقل من نمو الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، لذا فإن أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصاد [3].

ولكن, Barro [4] وآخرين وبعد الدراسات التي أجراها في العقد الأخير من القرن المنصرم وبداية القرن الحالي ظهر ما يسمى بمفهوم كفاءة الإنفاق والحد الأمثل للإنفاق، حيث أن هنالك إنفاق عام كفؤ - قبل الوصول لنقطة الحد الأمثل للإنفاق- وهذا الإنفاق هو إنفاق إيجابي يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وهنالك إنفاق عام غير كفؤ - بعد تجاوز النمو نقطة الحد الأمثل للإنفاق- وهذا الإنفاق يؤثر سلبا علي النمو الاقتصادي، وبالتالي بإمكان أي اقتصاد سواءً أكان اقتصادا متقدما أم ناميا في ضل الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي من تحسين معدلات النمو الاقتصادي لديه خلال التحكم بنسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي، ويبقى التحدي هو في كيفية تحديد النقطة التي تمثل الحجم الأمثل للإنفاق العام في ليبيا لمعرفة فيما إذا كانت المصلحة العامة تقتضي زيادة الإنفاق العام في ليبيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أم تقليصه بالشكل الذي يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى للحكومة والمعوقات المالية التي تواجهها كزيادة نسب العجز في الموازنة وتراكم الدين العام.

مشكلة الدراسة:

وفي حين ساد دور الدولة المتدخلة في ليبيا بشكل عام، كان الإنفاق العام واسعًا وشاملاً لجميع قطاعات الاقتصاد ، في شكل موازنات وخطط تنموية حتى منتصف الثمانينيات، و منذ ذلك الحين ، وضعت الحكومة عددًا من الميزانيات السنوية. منذ عام 2007 تم العمل بميزانية موحدة تسيريه وتنموية ومبوبة، و ضم الفصلان الأول والثاني مصروفات إدارة الدولة ، والباب الثالث يشمل ميزانية التحول والباب الرابع، والباب الرابع ميزانية الدفاع والأمن. وكان يتم تمويل ميزانية التحول بحوالي 30% وكانت الايرادات المحلية تمول ما نسبته 30% من ميزانية التحول , و70 % منها من إيرادات النفط، وكانت تعد الميزانية بسعر ادني من السعر الرسمي بحوالي 40 %، تحوطا من انخفاض أسعار النفط [5].

ومن بعد عام 2011م توسع الانفاق العام اذ بلغ الانفاق العام للفترة من 2011 – 2017 قرابة 317.7 مليار دينار يذهب معظمها للأنفاق على المرتبات والدعم, فنجد بند المرتبات فقط قد بلغ عام 2003 م 2 مليار وتجاوز 9 مليار عام 2010 ليصل الى 26 مليار عام 2020م, مع انخفاض إيرادات الضرائب الي حوالي 689 مليون دينار سنويا منذ العام 2011 م، وتسجل انخفاضا مقارنة بعام 2010 بمعدل (303 %)، وذلك من غير إيرادات النفط التي شهدت اتخفاضا ودلك لعدة اسباب منها انخفاض الأسعار العالمية و الاغلاق للحقول النفطية, مما نتج عنها عجز الميزانية وضهور الدين العام و نتيجة لداك قامت الدولة بفرض رسم على العملة الأجنبية لتحقيق إيرادات تنفق منها وذلك منذ العام2018م [5].

في حين أكدت الكثير من الدراسات الاقتصادية التي أجريت في العديد من الدول على وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نتائج تلك الدراسات اختلفت من دولة لاخرى، حيت بينت بعض الدراسات وجود علاقة تجر ي من الناتج المحلى الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، بينما بين البعض الآخر أن هناك علاقة تجري من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما أشارت هذه الدراسات إلى أن الإنفاق الحكومي يعد أداة مهمة و رئيسية من أدوات السياسة المالية على مستو ى الأداء الاقتصادي في تلك الدول.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين هذين المتغيرين لا تزال موضع جدل أو غير حاسمة إلى حد ما، فقد جاء هذا البحث كمحاولة لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتحديد نسبة الإنفاق الحكومي الامثل في ليبيا، وهذا كان سببا ودافعا لاختيار هذا الموضوع وتطبيقه على الاقتصاد الليبي خاصة وأن إنفاقه العام يزداد تزايدا ملحوظا في دائرة النشاط الاقتصادي. حيث يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الريعية القائمة على مصدر وحيد للدخل يتمثل في النفط. **حيث** شهدت ليبيا، كدولة ذات إمكانات كبيرة وموارد طبيعية، توسعًا كبيرًا في الإنفاق الحكومي.

أسئلة البحث:

المشكلة التي تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عنها هي:

1. **هل الإنفاق الحكومي في ليبيا كفؤ خلال الفترة (2000-2020)؟**
2. **ما هي نسبة الانفاق الحكومي الامثل في ليبا خلال الفترة (2000-2020)؟**

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الا هداف التالية :

- **معرفة فيما إذا كان الإنفاق في ليبيا كفؤ بما فيه الكفاية خلال الفترة (2000-2020).**
- **لتحديد نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نقطة الحجم الأمثل)، والتي يكون خلالها للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2020).**

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتن أساسيتين هما:

– نسبة الإنفاق الحكومي الي الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا له أثر سلبي بمجرد تجاوزه لمستوى العتبة (الحد الأمثل) للإنفاق الحكومي.
– لم تصل بعد نسبة الإنفاق الحكومي الي الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا الي لمستوى العتبة (الحد الأمثل) للأنفاق الحكومي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة على المستوى النظري؛ من خلال توضيحها لفلسفة الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي في إطار النظرية والأدبيات الاقتصادية. أما أهميتها على المستوى التطبيقي فترجع إلى التواؤم والتوافق بين الإطار الوصفي والأسلوب القياسي المستخدم لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000- 2020)، وبالتالي فالهدف الرئيسي يتمثل بـ - :دراسة كفاءة الإنفاق العام في ليبيا خلال سنوات الدراسة، وتحديد نقطة الحد الأمثل لنسبة الإنفاق العام في ليبيا والتي تسهم في التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي إلى المستوى المرغوب و المسطر من قبل وضعي السياسات الاقتصادية الكلية، و الحد من حجم الإنفاق الحكومي، الذي يكون له أثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا.

الجانب النظري لتحديد حجم الإنفاق الأمثل:

بعد ظهور نماذج النمو النابعة من الداخل والتي ظهرت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، اهتمت بالمتغيرات التي أهملتها النماذج الكلاسيكية والتي تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي في المدى الطويل كالتعليم والمعرفة والابتكار والبنية التحتية ...، الخ، والتي لا تتأتى إلا من خلال إنفاق حكومي يمكن أن يكون وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي خاصة في المدى الطويل. تعتبر سياسات الإنفاق العام تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار[6].

وتشير الأدبيات النظرية إلى عدد من الحالات التي يكون فيها أثر التدخل الحكومي موجبا، أهمها تقديم السلع العامة التي تحفز من إنتاجية مدخلات القطاع الخاص، وحماية حقوق الملكية، ووضع النظام القانوني اللازم لفض المنازعات، وتوفير الأمن والحماية والتقليل من معدلات الجريمة ومنع الاضطرابات الاجتماعية، وتطوير نظام نقدي مستقر، وتخصيص الموارد للاستثمار في مجالات البنية التحتية و رأس المال البشري، وهي وظائف وأنشطة ضرورية لرفع الإنتاجية وحفز النمو الاقتصادي خاصة في ظل فشل القطاع الخاص في الدخول فيها بالشكل المطلوب، وهي تتفق كذلك على أن هناك آثارا سلبية للنشاط الحكومي أو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لعدة أسباب [7]، تدفع للخروج عن وضائف الدولة وبالتالي تنتج آثارا سلبية ومنها ظهرت فكرة كفاءة الإنفاق الحكومي والحجم الأمثل له، ويظهر ذلك من خلال أفكار: [8]وأيضا إسهامات [4]و [9]و [10]و [11]، والتي ترى أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي؛ لكن عند مستوى محدود، ثم يصبح له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح العلاقة بين هذه المتغيرين بما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بمنحنى " BARS " نسبة إلى الأحرف الأولى للباحثين السابقين.

ومن خلال الشكل رقم(1) الذي يوضح العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يظهر العلاقة غير خطية كشكل **U** مقلوب بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تقول أنه ليس "جميع الحكومات سيئة"، ولا أن "جميع الحكومات جيده"، بما يعني أنه يمكن للإنفاق الحكومي أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي حتى نطاق معين، وبعد ذلك فانه يمكن أن يصبح سلبيا وبالتالي هنا يكون الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي عند قمة المنحنى . من خلال الشكل السابق يعمل الإنفاق الحكومي في البداية على زيادة معدل النمو الاقتصادي ويستمر تحفيز الإنفاق الحكومي لمعدلات النمو الاقتصادي حتى يصل إلى النقطة تسمى بالحجم الأمثل للإنفاق والتي عندها يكون معدل النمو الاقتصادي في أقصى حالاته والناتج الحدي للإنفاق مساوياً للصفر، ولكن بعد ذلك فإن مزيداً من الإنفاق سيعمل على تناقص معدلات النمو الاقتصادي.

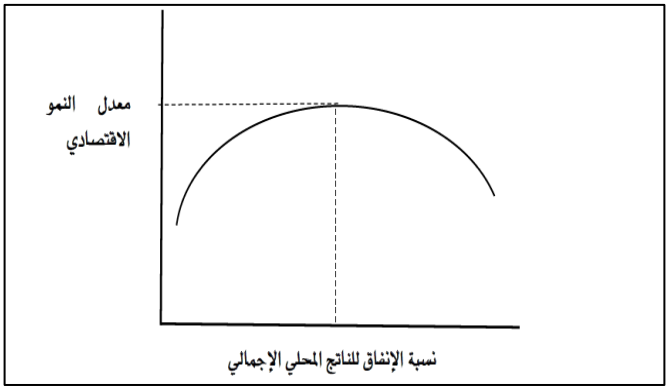

شكل 1: منحنى (BARS)

Source: Gwartney, Lawson, And Holcombe (1998)

الدراسات السابقة:

نقدم في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التي تناولت كيفية تحديد الحد الأمثل للإنفاق الحكومي ومن أهم هذه الدراسات نجد:

أولى المساهمات الحقيقية في دراسة كفاءة الإنفاق العام قدمها Barro (1990) [4]، باستخدام نموذج النمو الداخلي، ويقول: "إن أي زيادة في الضرائب والإنفاق الحكومي قد تكون لها آثار ضارة على معدلات النمو الاقتصادي". كما يذكر مستوى تدخل الحكومة إذا كان كبيرا ستكون الآثار السلبية على معدلات النمو الاقتصادي ساحقة، لكن الآثار الإيجابية على معدلات النمو الاقتصادي ستكون هي المهيمنة إذا كان مدى مشاركة الحكومة محدودًا. يُقترح أيضًا أن يتم تحديد حجم التدخل الحكومي، أو نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، عندما تكون الكفاءة الحدية للإنفاق الحكومي صفرًا.

قامت دراسة (Scully , 1994) [10] بتقييم المشاركة الحكومية ذات الحجم المثالي التي تعمل على تعزيز معدلات النمو من 1929 إلى 1989. ووجد ان الحد الأمثل يمثل ما بين 5.21 إلى 9.22 % من الناتج المحلي الإجمالي. ثم عاد الباحث نفسه (Scully , 2008) [12] ووجد الإنفاق الذي يزيد معدلات النمو الاقتصادي إلى الحد الأقصى كنسبة مئوية من الناتج المحلي بين عامي 1960 و1990هوا 19.3 %.

في حين وجد (Heerden & Schoeman, 2008) [13] لجنوب إفريقيا منذ عام 1960 حتى عام 2006، كانت نسبة الإنفاق المثالي لهذه البلدان 21.94 %. كما أجرى (Galaway & Vedder, 1998) [14] بحثًا لتحديد الحد الامثل لنفقات الحكومة المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكندا والدنمارك وإيطاليا والسويد والمملكة المتحدة. كانت نسبة الإنفاق الأمثل لهذه البلدان على النحو التالي: كندا 37.21 %، الدنمارك 14.26 %، إيطاليا 20.97 %، المملكة المتحدة والمملكة المتحدة 19.43 %، والسويد 22.23 %. وكانت نسبة الإنفاق الأمثل لهذه البلدان أقل من نسبة الإنفاق الفعلي.

ووفقًا لدراسة اخري اجراها (Pevcin, 2005) [15]، أوضحت بإن الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في إيطاليا وفرنسا وفنلندا والسويد وألمانيا وإيرلندا وهولندا وبلجيكا هو: إيطاليا 37.96 %وفرنسا وألمانيا 45.96 % والسويد 38.98 % وفنلندا 42.90 % وبلجيكا 44.86 % وهولندا 42.28 %.

وأوضحت دراسة (Abounoori & Nademi ,2010) [16] لبيانات ممتدة من 1959 إلى 2006 أن إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية الإيرانية يجب أن يكون في نطاق 34.7%، وهو ما تم التحقق منه أيضًا في هذا التحليل بأن هناك علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

اكتشف توران (Turan, 2014) [17] أن الحجم الأمثل لتدخل الحكومة المركزية في تركيا يتراوح من 8.8 % إلى 9.1 % للبيانات من 1950 إلى 2012، بينما تراوح الحجم الأمثل لتدخل الحكومة المركزية من 4.15% إلى 17% للبيانات من 1970 حتى عام 2012 م، بمعدلات فعلية تتجاوز بكثير المعدلات المثلى المقدرة. أظهرت النتائج أيضًا أن منحنى"BARS " صالح لتركيا خلال الفترة الزمنية المدروسة، ولكن هناك فرق كبير في حجم الإنفاق الأمثل عند استخدام فترات زمنية مختلفة، مما يشير إلى أن منحنى "BARS" حساس لتغيرات الفترة الزمنية.

وفقًا لدراسة (Sriyana, 2016) [18] حول إيجاد أفضل مبلغ للإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا للفترة 1970-2014، كان الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا 12.5%.

دراسة (Forte & Magazzino, 2016) [19] جاءت هذه الدراسة تقيم العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إيطاليا، من خلال تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة ما بين 1861 - 2008، وهذا الدراسة تبحث عن تأثير النفقات الحكومية والبطالة والإصلاحات المالية على النشاط الاقتصادي، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها تأكيد منحنى "BARS" في الاقتصاد الإيطالي خلال هذه الفترة الطويلة جدا، حيث أن حجم الإنفاق الأمثل في الفترة ما بين 1862 إلى 1914 كان 13.96 %، أما في الفترة ما بين الحربين كان 19.59 %، أما حصة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمثل بعد الحرب العالمية الثانية حتى 2008 فكانت 40.50 %.

درس (Asimakopoulos & Karavias, 2016) [20] طبيعة العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي ويحدد المستوى الأمثل لحجم الحكومة باستخدام لوحة أسلوب اللحظات المعمم. استخدام بيانات 129 دولة للفترة 1980-2009 باستخدام فترات 5 سنوات غير متداخلة ومتوسط البيانات لكل متغير وبلد خلال تلك الفترة. لقد أظهروا أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية أعلى وأدنى المستوى الأمثل .أظهرت النتائج التجريبية منحنى "BARS" النظري. وجد أن المستوى الأمثل لحجم الحكومة الذي يعظم النمو الاقتصادي هو 18.04% للعينة الكاملة. 19.12% للبلدان النامية و17.96% للبلدان المتقدمة.

قدم (Mehrzad & Ebrahim, 2017) [21] وجهة نظرهما من خلال تحديد العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي للدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية مثل النفط، من خلال التركيز على عائدات النفط في بلد يعتمد اقتصاده على النفط.، مثل إيران بين عامي 1979 و2014. أظهرت النتائج التجريبية أن الإنفاق الحكومي له تأثير غير خطي على النمو الاقتصادي، كما هو الحال عندما يكون الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي أقل من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يكون له تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي. ولكن بعد هذه العتبة فإن حجم الإنفاق الحكومي يكون تأثيره سلبيا على النمو الاقتصادي.

أخيرًا (Zoltán & Hokab, 2019) [22]، درسوا العلاقة المقلوبة على شكل حرف U بين نمو الإنتاج والإنفاق الحكومي. تم فيها استخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) كنهج للبيانات السنوية لكمبوديا التي تم الحصول عليها من 1971 إلى 2015. وتكشف النتيجة أن الإنفاق الحكومي له علاقة مقلوبة على شكل حرف U مع النمو الاقتصادي وأن 7.23 % هي القيمة المثلى للإنفاق الحكومي.

علي صعيد الدول العربية، خلال فترة الدراسة، أجرى (الحجاية والعدنات، 2015) [23] دراسة لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من 1985 إلى 2014، وخلصت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الأردن كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كانت ما بين (36 - 38%).

كان الهدف من دراسة سي محمد كمال (2016) [24] تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر والتنبؤ بنتائجه خلال الفترة 1980 إلى 2015 باستخدام منهجية قانون "بارو" ونموذج الانحدار العتبة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها أن القيمة الإنتاجية الحدية للاستهلاك الحكومي كانت 29%.

دراسة مختار (2019) [1]على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1973 - 2019، وذلك عن طريق تحليل بيانات سنوية باستخدام منهجية غرانجر لاختبار العلاقة السببية وفق ثلاث مراحل وهي اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع، واختبار توازن طويل الأجل بين بيانات السلسلتين باستخدام جوهانسن .أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الحجم الأمثل للإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يقدر بحوال 29% خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2019 وهي نفس القيمة التي توصلت لها دراسة سي محمد كمال (2016) [24] حول النموذجية القياسية للتنبؤ بالحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر.

هدفت دراسة إبراهيم و عبد الله (2020) [25] الي تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي بالمملكة العربية السعودية، باستخدام منهجية منحنى Armey (1995) خلال الفترة من عام 1970 الي عام 2018. وتوصلت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي بالمملكة بلغ 39.3 % من اجمالي الناتج المحلي. وتتوافق النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع توقعات خرباء صندوق النقد الدولي بشأن نسبة الإنفاق الحكومي إلى اجمالي الناتج المحلي للمملكة لعام 2020 بنسبة 39.7%. وتوصي الدراسة بأنه ال يزال هناك مجال لزيادة الإنفاق الحكومي، أو رفع كفاءته.

وبعد استعراض الدراسات المذكورة آنفاً فإن أهم ما ميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة والتي لم تتطرق إليها أي من الدراسات السابقة هوا تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي بليبيا باستخدام منهجية (Scully, 1994) [10].

هيكل الإنفاق الحكومي والنمو في ليبيا:

أحدث اكتشاف وتصدير النفط في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن المنصرم تغيرات جوهرية في الاقتصاد الليبي، مما ساعد على ظهور سمة التغيير في الاقتصاد الليبي من اقتصاد متخلف غير متطور إلى اقتصاد يتطور، ولكن نسبة تطوره تكون بصورة غير متوازنة. وبما أن الإيرادات النفطية تعود ملكيتها إلى الدولة، عليه قامت الدولة في تلك الفترة بتطبيق و تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية الأنفاق عائدات النفط بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، و نتيجة الاحداث التي شهدها الاقتصاد الليبي في السبعينيات(أي فترة الطفرات الأولى والثانية) أقدمت الدولة على إتباع سياسة التخطيط الشامل والتخلي عن نظام السوق، مما أثر ذلك على أداء الاقتصاد الليبي في وضع سياسته الاقتصادية مع الخارج والداخل، ولكن لم يستمر هذا النظام حيث قامت الدولة في أواخر الثمانينيات بإصدار التشريعات للعودة إلى اقتصاد السوق وتغيير نمط الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويمكن القول من خال ذلك أن الاقتصاد الليبي طيلة الخمسة العقود الماضية على اكتشاف النفط وتصديره لايزال اقتصاد ريعي، إذ لم يتطور حتى يومنا هذا أي لم يكن هناك مصادر إضافية أو بديلة للقطاع النفطي يمكنها أن تسهم بشكل جدي وفاعل في توليد الدخل وتوفير فرص العمل [26].

مع تعاظم دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، تزداد اهمية الانفاق العام وذلك لكونه الأداة المستخدمة من قبل الدولة في السياسة الاقتصادية . وهناك اختلاف في الرؤى الاقتصادية في نضرتها للأنفاق العام، في حين ركز الاقتصاديون الكلاسيكيون على ضرورة كبح الانفاق العام وتقييده أضيق الحدود وعلى وظائف الدولة الأساسية ، ويرون عدم تاثيره علي المجال الاقتصادي [27]، يرى الكنزيون ان الانفاق العام له دور مهم في معالجة الكساد الكبير من خلال مساهمته في الطلب الكلي، حبث ان كل زيادة في الانفاق العام تساهم بشكل كبير في التشغيل الكامل للاقتصاد [28].

وتؤكد النظرية النقدية على ضررة إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي، وركزت على الجانب النقدي فقط، واهتمت بجانب العرض لأن العرض ينتج عنه زيادة معدلات الاستثمار وزيادة معدلات التوظف، وأكد الفكر الاشتراكي علي دور الدولة الكبير ، لتحقيق المصلحة العامة ودلك من خلال التوسع في النفقات العامة [29]. يعتمد الإنفاق العام بشكل عام على قرارات المجتمع والمزيج بين الخاص والعام، وبالتالي فإن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي

تختلف باختلاف البلدان اعتمادًا على النمط الاقتصادي للبلد وتوجهاته. تتميز الدول الاشتراكية بزيادة الإنفاق العام وتعرف في الأدبيات الاقتصادية باسم الدولة المتدخلة [30].

في ليبيا، حيث اقرب ما يكون وصفها بالدولة المتدخلة، يتسم فيه الانفاق العام بصفة الاتساع ليشمل الانفاق على جميع القطاعات الاقتصادية. وسنوضح فيما يلي الإيرادات العامة والمصروفات العامة ونموها.

يلاحظ من خلال الشكل (2) الذي يوضح حجم الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة من 2000 الي 2020 أن الإنفاق العام في تصاعد تدريجي خلال الفترة من 2000 الي 2010 و الملاحظ من خلال تتبع الشكل البياني أن مسار أو حركة الإنفاق العام في ليبيا قد انخفض الي ادني قيمة له ودلك في سنة 2011 ،ليعاود بعدها الصعود في قيمة الانفاق العام حيث وصل قمته في سنة 2013 ، لتشهد بعدها انخفاض حاد بسبب إغلاق الموانئ النفطية مع الربع الأخير لعام 2013 مع انخفاض أسعار النفط الخام العالمية بداية النصف الثاني من عام 2014 من 105.8 دولار للبرميل عام 2013 إلى 45 دولار للبرميل عام 2016، كما انخفضت معدلات إنتاج النفط الخام من 1.5 مليون برميل يوميًا في عام 2012 إلى 400 ألف برميل يوميًا في عام 2016. وقد أثر هذا الانخفاض في أسعار النفط سلباً على الوضع الاقتصاد في ليبيا، حيث انخفضت إلايرادات النفطية من 53.3 مليار دولار عام 2012 إلى 4.8 مليار دولار عام 2016. كما انخفضت الإيرادات العامة من 70.1 مليار دينار عام 2012 إلى 8.6 مليار دينار عام 2016. وفي عام 2016 انخفض الانفاق العام إلى 28.8 مليار دينا مقارنة ب 62 مليار دينار عام 2012. ويلاحظ أيضا انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 112.6 مليار دينار عام 2012 إلى 21.3 مليار دينار عام 2016. ليعاود بعدها الصعود في قيمة الانفاق العام ليصل قمته سنه 2019 ومن ثم يعاود الانخفاض حيث تأثرت الاوضاع المالية العامة بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2019،حيث تراجعت أسعار النفط خلال العام المذكور بعد تسجيلها لارتفاع كبير خلال عام 2018 [31].

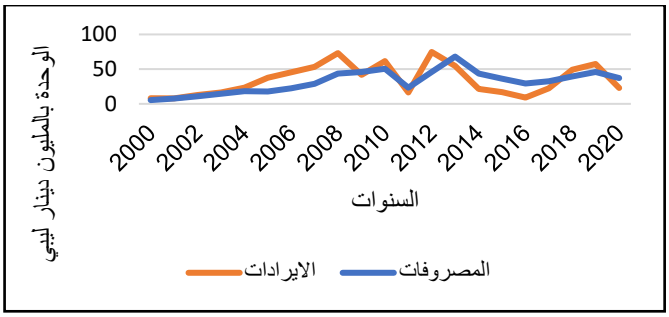

شكل 2: تطور الإيرادات والمصروفات في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2020

مصدر البيانات / مصرف ليبيا المركزي اعداد متنوعة

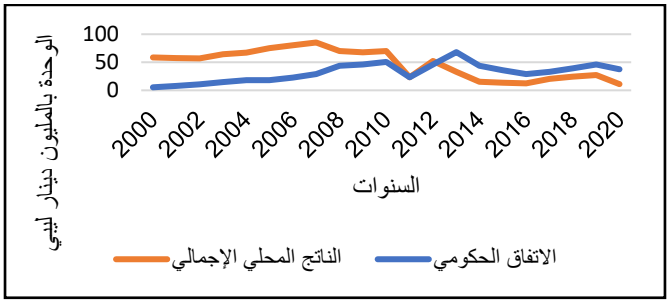

شكل 3: تطور الناتج المحلي والاتفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2020

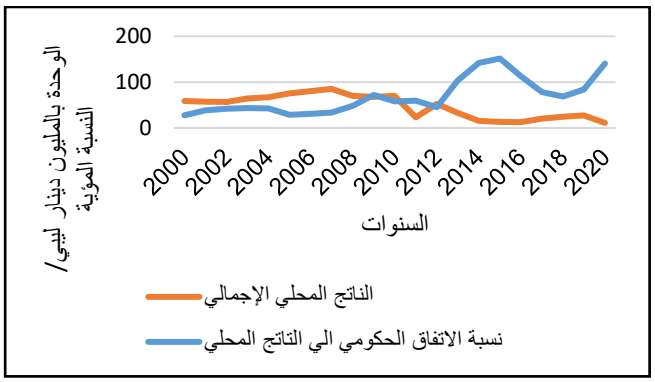

شكل 4: تطور الناتج المحلي ونسبة الاتفاق الحكومي الي الناتج في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2020

مصدر البيانات / مصرف ليبيا المركزي اعداد متنوعة

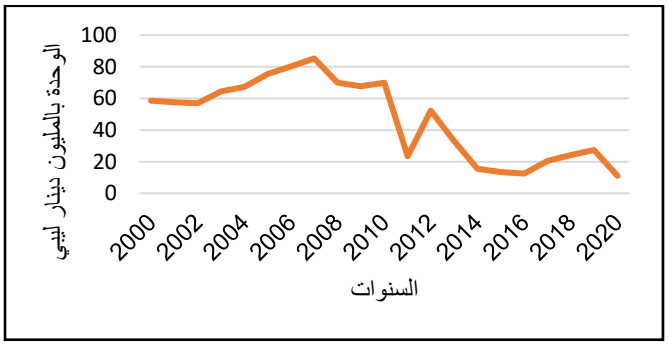

شكل 5: تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 2000- 2020

مصدر البيانات / مصرف ليبيا المركزي اعداد متنوعة

الانفاق وتأثيره في الناتج الإجمالي:

يؤثر الإنفاق العام على الناتج الإجمالي كجزء من الموارد الاقتصادية، وينعكس تغيره في المتغيرات الاقتصادية مباشرة أو غير مباشر[32]، نجد أن الإنفاق الإداري والإنفاق على الدعم يحفزان الطلب على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، من حيث الإنفاق على التنمية والبنية التحتية، فإنه يحفز القطاع الخاص، من خلال مساهمته في تخفيض تكاليف الإنتاج للقطاع وتحسين إنتاجية الاقتصاد بشكل عام وخاصة في القطاعات الخدمية. بالاضافة الي دلك، فان أن الزيادة في الانفاق الحكومي ستحفز العرض الكلي عن طريق تراكم رأس المال المادي والبشري [33]. وعليه فالاتفاق العام سيساهم إيجابيا

في نمو الناتج المحلي الإجمالي كما تشير النظرية الاقتصادية، حيث أنه في المراحل المبكرة من النمو والتنمية يحضي ألاستثمار العام بالنسبة الاكبرمن الاستثمارات لغرض توفير البنى التحتية حتي يصل الاقتصاد للنضوج [34].

يلاحظ من الشكل شكل رقم (5) أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ اعلي قيمة له في العام 2012م, ومنذ العام 2014، وكنتيجة لتوقف انتاج النفط في الفترة من العام 2014/2016، ليصل حجم الإنتاج 190 الف برميل بعد أن كان حجمه 1.6 مليون برميل, وأستانف الإنتاج من جديد في العام2017. مما اثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي للبلاد خلال هذه الفترة, حيث بلغ النمو الاقتصادي للفترة من 2000 الي 2012م الى 122 % [35]، مما تسبب في خسارة البلاد لثلثي احتياطاتها وشهد معها الاقتصاد انكماشا كبير على الرغم من الارتفاع في أسعار النفط في تلك الفترة, وبعدها تحسن حجم الإنتاج مع انخفاض الأسعار العالمية, مما أدى لانخفاض معدلات النمو ب 8.5 %.

التحليل القياسي:

المنهجية المستخدمة في قياس نسبة الإنفاق العام الذي يعمل على تعظيم معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الحد الأمثل للإنفاق في ليبيا بين عامي 2000 و2020 هي نفس المنهجية التي استخدمها Scully الذي صمم نموذجًا يعمل على قياس نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي الذي يزيد ويحقق معدلات النمو الاقتصادي. في هذا النهج، يتم تطبيق دالة كوب دوجلاس على النقطة المعروفة باسم حد الإنفاق الأمثل ، على النحو التالي:

$$Y = \beta(G_{t-1})^b\,[(1 - T_{t-1})Y_{t-1}]^c \quad \textbf{(1)}$$

حيث يمثل:

Y :الناتج المحلي الإجمالي،

G : الإنفاق الحكومي

T : معدل الضرائب

وينبغي أن نشير إلى أن النموذج يفترض فرضية الميزانية المتوازنة (G = TY) وبالتالي فإن هذا النموذج يقيس الحد الأمثل للإنفاق بحيث يتم تمويل كامل الإنفاق من قبل الضرائب وعدم قبول وجود عجز في موازنة الحكومة، وبتعويض المقدار (G= TY) في المعادلة رقم 1 يصبح ما يلي:

يجب أن نلاحظ أن النموذج يفترض فرضية الميزانية المتوازنة (G = TY) ، لذلك يقيس هذا النموذج الإنفاق الأمثل بحيث يتم تمويل كل الإنفاق من الضرائب ولا يقبل وجود عجز في الميزانية الحكومية، ومن خلاله يتم تمويل كامل الإنفاق (G = TY) في المعادلة رقم 1 على النحو التالي:

$$Y = \beta(T_{t-1}Y_{t-1})^b\,[(1 - T_{t-1})Y_{t-1}]^c \qquad (2)$$

يخبرنا نموذج Scully أن الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يزيد من النمو الاقتصادي إلى أقصى حد عند أخذ المشتقات الأولى والثانية من المتغير (Y) بالنسبة ل (T) :

$$T^* = \frac{b}{\mathrm{b}+c} \qquad (3)$$

ولتحديد قيم هذه المعلمات (b و c)، يتم إجراء الانحدار للمعادلة رقم 2 بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لها، كما هو موضح أدناه

$$Ln(Y_t) = Ln(\beta) + bLn(T_{t-1}Y_{t-1}) + cLn[(1 - T_{t-1})Y_{t-1}] + U_t \qquad (4)$$

وبافتراض أن:

$$X_t = (T_{t-1}Y_{t-1}),$$
$$Z_t = [(1 - T_{t-1})Y_{t-1}]$$

تصبح المعادلة 4 الآن على النحو التالي:

$$Ln(Y_t) = Ln(\beta) + bLnX_t + cLnZ_t + U_t \quad (5)$$

لمتابعة الإجراءات الموصي بها لتقدير هذا الانحدار، لابد من التأكد من سكون متغيرات النموذج أولا ، ثم استخدم اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test لتحديد وجود تكامل بين المتغيرات فإذا لحظنا وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأنها متكاملة من الدرجة الأولى، يمكن تقدير معلمات المعادلة رقم 5 من خلال إحدى طرق انحدار التكامل، نقترح طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS).

ولذلك؛ فإن الخطوات التي سوف نتبعها في تحليلنا القياسي بعد اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية ومن ثم اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار التكامل المشترك، ومن ثم نعتمد في تحليلنا على (FMOLS) المعدل بالكامل لتقدير العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات . وذلك لأن (FMOLS) يستخدم تصحيحًا شبه حدودي a (parametric correction-semi) للتخلص من المشاكل التي تسببها العلاقة طويلة بين المتغيرات محل الدراسة ، وبالتالي يقدم تقديرات غير متحيزة. وبالتالي فإن اختيارنا (FMOLS) لهذه الدراسة مناسب.

النتائج ومناقشتها:

كما ذكرنا سابقًا، قبل البدء في عملية التقدير ، نتأكد من سكون متغيرات النموذج ، حيث يشير اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر إلى أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في مستواها، بل استقرت عند الفرق الأول. وبالتالي جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)** نظرًا لأن جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، يمكن استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test للكشف وجود تكامل بين المتغيرات. حيث تم تأكيد وجود متجه واحد للتكامل بين المتغيرات من خلال اختبار الأثر Trace Statistic لجوهانسون عند مستوى أهمية 5%، كما تم تأكيد وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات من خلال اختبار القيمة العظمى بواسطة الاختبار الإحصائي خاص بـ Max- Statistic Johansson Eigen، كما هو موضح في الجدولين رقم (1) و(2) :

جدول 1 : اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller Test

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller Test				الرتبة
	المستوى		الفرق الأول		
	Stat	p-val	Stat	p-val	
LnY	-0.898	0.7887	-5.061	0.0000	I(1)
LnX	-2.642	0.0846	-4.318	0.0004	I(1)
LnZ	-2.016	0.2797	-3.973	0.0016	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج STATA 15

ملاحظة: تم اختيار فترة الابطاء الأمثل لاختبار ADF بناءً على معلومات معيار Akaike.

جدول 2 :نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05
None *	0.91380	70.6726	20.97
At most 1	0.81345	29.0034	14.07
At most 2	0.02665	0.4593	3.76

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج STATA 15

وعليه يمكن تقدير معلمات المعادلة رقم (5) بطريقة طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل(FMOLS). وبعد الحصول على معلمات النموذج المقدر للمعادلة رقم (5) ، يمكن حساب الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في ليبيا وذلك كالتالي:

$$Ln(Y_t) = 4.624 + 0.295LnX_t + 0.566LnZ_t$$

ومما سبق يمكن حساب حجم الإنفاق الأمثل من خلال تطبيق المعادلة رقم (3):

$$T^* = \frac{0.295}{0.295 + 0.566} = 0.341$$

وبالتالي، فإن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي بلغ 34.1 % في ليبيا.

لم تتفق الدراسات السابقة على ما هو الحجم الأمثل للإنفاق العام، وطبيعة أثره على النمو الاقتصادي بين العديد من الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء. وعليه، هدفت هذه الدراسة إلى قياس الحجم الأمثل للإنفاق في ليبيا ، باستخدام بيانات سنوية من 2000 إلى 2020 لقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الحجم الأمثل للإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا يقدر ب 34 % خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، ويلاحظ أن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج الإجمالي شهدت ارتفاع كبير بداية من سنة 2013 ، في حين بلغ متوسط فترة الدراسة حوالي 69% وكل هذه النسب تمثل أكبر من نسبة حجم الإنفاق الحكومي الأمثل، وهذا يعني أن الإنفاق العام في ليبيا يعمل بشكل غير كفء، وبالتالي فهو لا يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحديداً خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن الإنفاق العام في ليبيا لا يعمل بشكل كفؤ ولا يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فإنه لابد من اتباع سياسة لترشيد النفقات وتبني سياسات اقتصادية أخرى غير التوسع في الإنفاق الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن نتائج هذا التحليل التي تم التوصل لها هي في ظل فرضية أن الحكومة الليبية تقوم بتمويل كامل إنفاقها من الضرائب، وتتبع فرضية الموازنة المتوازنة وبالتالي فهي لا تعاني من عجز في موازنتها، ولكن نجد أن الحكومة الليبية لا تتبع هذه الفرضية، لكن بعد 2011 م و ما تلاها من أحداث نتيجة للزيادة وًالتوسع و الهدر في الانفاق العام من قبل الحكومات السابقة و المتعاقبة و التراجع الملحوظ في الإيرادات النفطية جراء تعطل الإنتاج و التصدير و تراجع الأسعار توقفت تلك الألية أي ألية توازن الميزانية و تجنيب الزيادة في الإيرادات النفطية و أصبحت جل الميزانيات أو الترتيبات المالية تقر بعجز في شكل قرض أو سلف مالية من قبل المركزي إلى أن ناهز إجماليها أكثر من 150 مليار دينار (حجم الدين العام المصرفي)، وخلاصة القول أن الإنفاق الحكومي في ليبيا بطريقته الحالية لا يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

جدول 3 :نتائج تقدير الانحدار بطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)

Dependent variable: lny Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)		
Variables	**Coefficient**	**Std. Error**
lnx	0.295***	(0.00407)
lnz	0.566***	(0.00322)
linear	-0.0886***	(0.000384)
Constant	4.624***	(0.0289)
Observations	20	
R-squared	0.890	
Adjusted R2	0.869	

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج STATA15

توصيات الدراسة:

علي الرغم من اسهام الانفاق الحكومي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، لم يعد هناك مجال لزيادة الإنفاق الحكومي في ليبيا، وذلك على عدم الاعتماد علي زيادة حجم الإنفاق الحكومي فقط لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وإنما العمل على تحقيق كفاءته والتوليفة المثلى لأوجه إنفاقه على مختلف البنود والأنشطة. وكدلك العمل على تجنب الإنفاق الاستهلاكي المفرط غير المنتج، للمساهمة في ترشيد الإنفاق العام وتحقيق كفاءته، وذلك لأثره السلبي على النمو الاقتصادي. الأخذ في الاعتبار أن زيادة، أو انخفاض الإنفاق الحكومي عن حجمه الأمثل لا يعني فقط عدم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، ولكنه أيضًا يعوق معدلات النمو الاقتصادي. أيضا، تحقيق الانضباط المالي، والالتزام بالشفافية والعلانية لتكاليف المشروعات التي تنفذها الجهات الحكومية، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والأولويات الوطنية. أضف إلى ذلك أهمية توافر الأدوات الفنية لدى المسؤولين في الجهات المعنية لمراجعة الخطط المالية والفنية، وإعداد دراسات جدوى للمشروعات المدرجة، وأفضل البدائل المتاحة.

وأخيرا، تنظيم العمل وفق الملاكات الوظيفة وتنظيم القطاعات العامة من خلال العمل على ضبط الانفاق التسييري وتعديله.

قائمة المراجع:

[1]- مختار رنان.(2019). حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1973 - 2019)، مجلة رؤى اقتصادية، 09 (02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 53 – 64.

[2]- Wagner, A. (1892). Grundlegung der politischen Ökonomie (Vol. 1). CF Winter'sche verlagshandlung.

[3]- سالم دهب، صالح درز 2019, العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في لبيبا- دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، مجلة العلوم الاقتصادية السياسية ,3 (01) ، ص 4-28.

[4]- Barro (1988), A Cross-Country Study of Growth, Saving and Government, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Working Paper, 2855.

[5]- مجدي الورشفاني– أيوب **محمد الفارسي** –الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014–المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية– العدد الأول الجزء الثاني يناير 2022م.

[6]- محمد بن عزة(2015)، دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي Var ، مجلة رؤى اقتصادية، 5 (09)، ص 10.

[7]- **إسراء عادل الحسيني، (2012)، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، 1) 01)، ص 10.**

[8]- Philip J. Grossman (1987), The Optimal Size of Government, Public Choice, 52(02).

[9]- Armey (1995), The Freedom Revolution: The New Republican House Majority Leader Tells Why Big Government Failed, Why Freedom Works, and How We Will Rebuild America, Washington, D.C.: Regnery Publishing Co.

[10]- Scully (1994), What Is the Optimum Size of Government, Texas, National Center for Policy Analysis, Working Paper, 8020302.

[11]- Rahn, R.W(1996), What Is the Optimum Size of Government. Vernon K. Krieble Foundation.

[12]- Scully, G. (2008). Optimal Taxation, Economic Growth and Income Inequality in the United States. National Center for Policy Analysis, Policy Report No. 316.

[13]- van Heerden, Y., & Schoeman, N. (2008). Finding The Optimum Level Of Taxes In South Africa: A Balanced Budget Approach (No. 200828). University Of Pretoria, Department Of Economics.

[14]- Vedder, R. and Gallaway, L. (1998). Government Size and Economic Growth, Joint Economic Committee, United States Congress.

[15]- Pevcin, P. (2005). Government and Economic Performance. Enterprise in Transition: International Conference Proceedings, 1291–1300. In Sixth International Conference on Enterprise in Transition.

[16]- Abounoori, E., & Nademi, Y. (2010). Government Size Threshold and Economic Growth in Iran (No. 259600001). EcoMod.

[17]- Taner Turan (2014), Optimal Size of Government in Turkey, International Journal of Economics and Financial Issues, 4(02).

[18]- Sriyana, J. (2016). Optimum size of government spending in Indonesia. Journal of Applied Economic Sciences (JAES), 11(41), 441-443.

[19]- Forte, F., & Magazzino, C. (2016). Government size and economic growth in Italy: a time-series analysis. European Scientific Journal, 12(7).

[20]- Asimakopoulos, S., & Karavias, Y. (2016). The impact of government size on economic growth: A threshold analysis. Economics Letters, 139, 65-68.

[21]- Mehrzad. E, Ebrahim. Z (2017), Government Size and Economic Growth in an Oil Oriented Economy: Evidence from Iran, International Journal of Economic Papers, 2(2).

[22]- Hokab, L., & Zoltán, B. The optimal magnitude of government spending: Evidence from Cambodia.

[23]- سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات(2017) ، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة 1985 - 2014 ، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية،4 (02).

[24]- سي محمد كمال(2016) ، النمذجة القياسية للتنبؤ بالحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 7 (01).

[25]- إبراهيم أحمد بوحميد, عبد الله. (2020). تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-2017). *المجلة المصرية للدراسات التجارية, 44*(1), 309-341.

[26]- سليم، سالم عطية(2013)تحليل تطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة) 1986 - 2010) مجلة الدارسات الأفريقية، المجلد) 35), ص(353 - 376).

[27]- **العلي، عادل فليح، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان, 2008.**

[28]- **الخطيب، خالد شحادة، شامية، أحمد زهير،اسس المالية العامة،الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن, 2003.**

[29]- حامي كريمة – العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي – دراسة قياسية للفترة 1970- 2016 م- رسالة ماجستير جامعة اكلي البويرة 2018 م.

[30]- زينب عوض الله – مبادئ المالية العامة – الدار الجامعية للنشر والتوزيع والاعلان – الطبعة الأولى – 1995 – ص 23 – 28.

[31]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)2020, " الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا". مطبوعات الامم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11 ،بيروت، لبنان.

[32]- عبد المطلب عبد الحميد- السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي – مكتبة زهراء الشرق القاهرة -1997 – ص 2.

[33]- عيس الفضلي – فاخر بوفرنه- انخفاض أسعار وانتاج النفط والتكيف الاقتصادي – حالة الاقتصاد الليبي – المجلد السادس والعشرون العدد الأول 2020/2019 ص 72.

[34]- طارق قدوري – مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر -1999 – 2014 –مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمة لخضر –العدد 11 – 2016 – ص95 – 110.

[35]- عبد الله الحاسي – دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي الواقع والتحديات والافاق – الجزء الأول من الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي –الأمم المتحدة 2020 م.